

تحرير القول في تَوْهْم الضاد  
من الطَّرَاد إلى الاطَّرَاد إلى الاضْطَرَاد

Clarifying the issue of the misconception of the letter of Dād  
From (Ṭirād) to (Littirād) to (Liddirād)

محمد الأمين السملالي \*

دائرة الثقافة – الشارقة

assimlaly@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/06/07

تاريخ القبول: 2026/05/01

تاريخ الاستلام: 2026/04/05

ملخص:

يشيع بين الكتاب والإعلاميين المعاصرين تعبيرهم بالاضطراد، حيث يصفون الأمر بأنه (مضطرد) بمعنى (مطرّد)، أي متّسق ومتتابع على نمط واحد، وهو استعمال يبدو ثقيلًا في النطق ومخالفًا للقواعد الصرفية، ولكنه في الحقيقة استعمال قديم، وارد في بعض المصادر اللغوية، والشواهد الاستعمالية، مما جعل بعض اللغويين المعاصرين يميزه محتجًا له بنصوص من بعض المعاجم، إضافة إلى شواهد لغوية بعضها من العصر الجاهلي، وبعضها من الحديث النبوي الشريف، إضافة للاستئناس ببعض استعمالات العلماء. ويتوقف هذا البحث مع تلك الاستشهادات بالتفصيل، في محاولة لكشف الالتباس ورد الأمر إلى نصابه وفقًا لقواعد اللغة العربية.

الكلمات المفتاحية: قواعد اللغة العربية- الصرف العربي- اطرّاد- اضطراد- إبدال اللام ضادًا.

Abstract:

The word of (Ṭirād) commonly is being used among the contemporary writers and journalists to describe something as (moddtared) in the sense of “consistent”, uniform and continuous in a single pattern. This usage seems difficult in pronunciation and contrary to morphological rules, but it is in fact an old usage that appears in some linguistic sources and usage examples. This had led some contemporary linguists to approve it, citing texts from some dictionaries, as well as linguistic examples, some from the pre-Islamic era and some from the noble Prophetic tradition, in addition to referring to some uses by scholars. This research discusses these citations in detail, in an attempt to clarify the confusion and restore the matter to its proper place according to the rules of the Arabic language.

**Keywords:** Arabic grammar rules - arabic morphology- replacing the letter lām with the letter dād.

## 1. مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كثيرة هي الاستعمالات اللغوية التي يقع الخلاف فيها بين اللغويين، بسبب التعارض بين القياس والاستعمال، أو بين الفاشي والنادر، فيكون كل استعمال منها محتاجاً إلى التوقف والتدقيق في المصادر اللغوية لتجلية الحقيقة وفهم النصوص المستشهد بها، هل هي مطابقة للمراد أملاً؟ ومن تلك الاستعمالات التي تشيع بين الكتاب والإعلاميين المعاصرين تعبيرهم بالاضطراد، حيث يصفون الأمر بأنه (مضطرد) بمعنى (مطرّد)، أي متّسق ومتتابع على نمط واحد، وهو استعمال يبدو ثقيلاً في النطق ومخالفاً للقواعد الصرفية، ولكنه في الحقيقة استعمال قديم، وارد في بعض المصادر اللغوية، والشواهد الاستعمالية، فهل ذلك دليل على صحته وأصالته؟

## 2. تأصيل صرفي:

الفعل (اطرّد) أصله: (اطرّدت) على وزن (افتعل)، فهو صيغة مطاوعةٍ للثلاثي (طرّد)؛ تقول: طرّدتُ فاطرّد، ومن المعلوم أن وزن "(افتعل)": له معانٍ: الأوّل: أن يشارك (انفعل) في المطاوعة، وهو على ضربين: أحدهما: أن يقوم مقامه، نحو: سترته فاستتر وأنستر، وغممته فاعتم وانغم، والآخر أن ينوب عنه نيابة لازمة، نحو: طردته فاطرّد، ولا يقال: انطرّد<sup>1</sup>.

والقاعدة الصرفية في هذه الصيغة تُقرّر أنه "إذا بُنيَ الافتعال وفروعه ممّا فاؤه أحدُ الحروفِ المُطبّقة (وهي الصاد والضاد الطاء والظاء) وجب إبدال تائه طاءً؛ فتقول في افتعل من صبر: اصطبّر، ومن ضرب: اضطرب، ومن طهر: اطهر، ومن ظلم: اظلم، والأصل: اصتبر، واضترب، واطتهر، واطتلم، فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق، لما بينهما من تقاربٍ المخرج وتباين الصفة، إذ التاء مهموسة مستفلة، والمطبّق مجهورٌ مُستعِلٌّ، فأُبدل من التاء حرفٌ استعلاءً من مخرّجها وهو الطاء"<sup>2</sup>.

فلما قلبوا التاء طاء، التقت مع الطاء التي في محل فاء الفعل، "فأدغموا الطاء في الطاء، وصار الادغام ههنا لازماً لسكونه. ومثله (اطرّد)، وكذلك ما تصرّف منه من نحو: (يطلّع) و(يطرّد)<sup>3</sup>.

عندما قرر الصرفيون هذا الحكم المطرّد في وزن الافتعال، لم يذكروا فيه استثناءً، لأن علته النطقية واضحة، وهي المجانسة والفرار من الثقل، وكل ما أدى للثقل فهو مستكره.

كان هذا عن الجانب اللفظي في المادة، أما في جانب المعنى، فإن مادة (طرّد) "أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على إبعاد؛ يقال: طرّدتُه طرداً"<sup>4</sup>، ولكنه بهذا المعنى لا يستعمل منه فعل المطاوعة الذي نتحدث عنه؛ وإنما "تقول: طرّدتُ فلاناً فذهّب، ولا يُقال: فاطرّد، في مُطاوعة الفعل"<sup>5</sup>، "ولا تُقل: فانطرّد، ولا اطرّد على (افتعل)، إلّا في لغةٍ رديئة"<sup>6</sup>.

ويندرج تحت معنى الإبعاد المذكور معني آخر متفرّع عنه، وهو التّابع، خصّص له العرب صيغة (افتعل)؛ "يقال: اطّرد الشيء اطّراداً إذا تابّع بعضه بعضاً، وإنما قيل ذلك تشبيهاً، كأنّ الأوّل يطّرد الثاني"<sup>7</sup>.

"وقال قيس بن الخطيم:

أتعرّف رسماً كاطّراد المذاهب

أراد بالمذاهب جُلوداً مُذهبةً يُحطّوط يُرى بعضها إثر بعض، فكأنها متتابعة"<sup>8</sup>.

ولعلنا من هذه الاقتباسات المعجمية نصل إلى الخلاصة التالية:

- الفعل الثلاثي المجرد (طرّد) يأتي بمعنى أبعد ونحى، ولكن لا يستعمل منه فعل المطاوعة بهذا المعنى.
- الفعل الثلاثي المزيد (اطّرد) يأتي بمعنى التتابع بين أشياء، كأن بعضها يطّرد بعضها، ولكنه مُطاوعٌ من غير مُطاوع؛ لأن المعاجم لم تذكر استعمال الثلاثي المجرد معه بهذا المعنى، كما لم نجد له شاهداً من عصور الاحتجاج. ولكن توجد له شواهد منذ العصر العباسي، خصوصاً في لغة العلماء، حيث يقولون إنهم طردوا القاعدة الفلانيّة فصارت مطّردة. وأما ما سقناه في كلام ابن يعيش وغيره، فهو من باب الصناعة.

### 3. وجه الاستشكال:

والآن نصل إلى محل الإشكال في موضوعنا؛ ألا وهو استعمال الفعل المذكور بصيغة (اضطرد)، التي توحى بأنه مطاوع من (ضرد)، وهو جذر غير مستعمل في العربية، ولكن من ذكروا هذه الصيغة وقبلوها، إنما جعلوها من مادة (طرد)، على أنها قد حصل فيها إبدال الطاء ضادا؛ فنجد ابن الأثير (ت: 606هـ) يأتي بها تحت عنوان: (ضطرد) فيقول: "في حديث مجاهد: «إذا كان عند اضطراد الحيتل وعند سلّ السُّيوف، أجزأ الرجل أن تكون صلاته تكبيراً»: الاضطراد هو الاطراد: وهو افتعال من طراد الحيتل، وهو عذوها وتتابُعها، فقلبت تاء الافتعال طاءً، ثم قلبت الطاء الأصليّة ضاداً. وموضع حرف الطاء، وإنما ذكرناه هاهنا لأجل لفظه"<sup>9</sup>.

هذا التعليل الذي لم نجد من سبق إليه ابن الأثير، نقله أيضاً ابن منظور في (اللسان)، ثم تابعه الزبيدي في (التاج).

واعتماداً على هذه المصادر الثلاثة، لاحظنا أن بعض المعاصرين -مثل الدكتور أحمد مختار عمر- قد دافعوا عن هذا الاستعمال، وعدّوه صواباً<sup>10</sup>.

وأضافوا إليه بعض الاستشهادات الأخرى، مثل:

- حديث أنس رضي الله عنه، يذكر المطر الذي نزل بالمدينة بعد استسقاء النبي ﷺ: "ثُمَّ مُطِرُوا، حَتَّى سَأَلَتْ مَثَاعِبُ الْمَدِينَةِ، وَاضْطَرَدَّتْ طُرُقُهَا أَهْهَارًا".
- قول أبي دؤاد الإيادي في وصف فرس:

إِذَا قَيْدَ فَحَمَ مَنْ قَادَهُ \*\* تَخَالُهُ رُحْمًا إِذَا مَا اضْطَرَدَّ

- بعض الاستعمالات الواردة في كلام العلماء، مثل قول سيبويه: "سَأَلْتُ الْحَلِيلَ عَنْ (مَعَايَا)؟ قَالَ: الْوَجْهُ (مَعَايَا)<sup>11</sup>، وَهُوَ المضطرد".

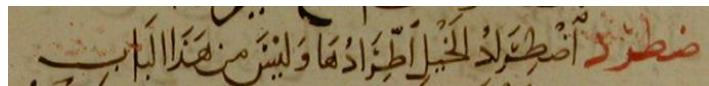
وإنَّ لسائلٍ أن يسأل الآن: وماذا بقي بعد كل هذه الشواهد والأدلة؟ ألا يكفي كل هذا لإثبات صحة الاستعمال؟

والجواب: أن هنا إشكالين مؤزقين لا يسمحان للباحث بالاطمئنان والركون لكل هذه الأدلة:

- أما أولهما: فإننا نجد جميع مراجع الصرف تتناول صيغة (افتعل)، وتضرب لها الأمثال، وأكثرها يضرب المثال بالفعل الذي نتحدث عنه، ولا نجد أيًّا منها يتعرض لاستعمال (اضطرد)، بالرغم من أن الشواهد المذكورة أعلاه كلّها قديمة، لا ينبغي أن تفوت على جميع علماء الصرف. أضف إلى ذلك كتب التصويب اللغوي ولحن العامة والخاصة؛ فقد كان يجدر بها أن تقف عند هذا الاستعمال، نفيًا أو إثباتًا. وما لم يتعرض له هؤلاء ولا أولئك فينبغي أن يبقى على الأصل.

- وأما الإشكال الثاني: فهو أن ابن الأثير الجزري مسبوق بالكثير من المعاجم، سواء في اللغة عموماً، أو في غريب الحديث خصوصاً، ولم نجد من سبقه إلى هذا التعليل الذي ذكر، فكان انفراده بذلك داعياً للمزيد من التوقف والتثبت من المصادر المتقدمة عليه.

نعم، سبقه صاحب بن عباد (ت: 385هـ) في (المحيط) إلى ذكر الاستعمال، لكن من دون توضيح ولا تعليل، حيث قال: "ضطرد: اضْطَرَّادُ الْحَيْلِ: اطْرَادُهَا، وليس من هذا الباب":



هكذا جاء في مخطوطة (أياصوفيا)، أما في المطبوع فقد جاء: "اضْطَرَّادُ الْحَيْلِ: اطْرَادُهَا"<sup>12</sup> هكذا فقط. وعموما تبقى عبارة المحيط قاصرة عن توضيح المراد، ويزيد الإشكال قوله: "وليس من هذا الباب"! وفي مخطوطة النسخة الإيرانية، لم يأت الاستدراك الأخير، بل جاء النص هكذا:

## باب الضاد والطاء اضطراداً الخيل طرادها

وعليه، فسوف نتوقف عند هذه الشواهد بشيء من المناقشة، لعلنا نصل إلى ما يشفي الغليل في صحة الاستعمال من عدمها.

### 4. مناقشة حديث مجاهد:

لعلّ أول من ذكر هذا الشاهد هو منصور الأزهري (ت: 370هـ)، ناقلاً عن أبي تراب اللغوي (نحو: 275هـ)، فيما يرويّه عن أبي زكريا الفراء (ت: 207)، ولكن النقل المذكور جاء بسياقٍ مختلفٍ تماماً عما أورده ابن الأثير، حيث يقول الأزهري في (باب العين والضاد والجيم): "وقال ابن الفرج<sup>13</sup>: قال الفراء: يُقال: أضجعتُه فاضطجع. قال: وبَعْضُهُمْ يَقُولُ: (فَالطَّجَعُ) بِإِظْهَارِ اللَّامِ، وَهُوَ نَادِرٌ. قال: وربما أبدلوا اللَّامَ ضاداً كَمَا أَبْدَلُوا الضَّادَ لَاماً، قالَ بَعْضُهُمْ: الطَّرَادُ واضْطَرَادُ، لِطَرَادِ الْخَيْلِ. قال: وروى إِسْحَاقُ عَنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ وَالْحَكَمِ قَالَا: إِذَا كَانَ عِنْدَ اضْطِرَادِ وَعِنْدَ ظِلِّ السَّيْفِ، أَجَزَى الرَّجُلُ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ تَكْبِيرًا. قال: وَفَسَّرَهُ إِسْحَاقُ: الطَّرَادُ"<sup>14</sup>. وفيما يلي النص من مخطوطة التهذيب:

وَقَالَ ابْنُ الْفَرَجِ قَالَ الْفَرَّاءُ أَضْجَعْتُ فَاظْطَجَعَ قَالَ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ فَالطَّجَعُ بِإِظْهَارِ اللَّامِ وَهُوَ نَادِرٌ  
قَالَ وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ (فَالطَّجَعُ) بِإِظْهَارِ اللَّامِ وَهُوَ نَادِرٌ. قَالَ وَرَبَّمَا أَبْدَلُوا اللَّامَ ضَاداً كَمَا أَبْدَلُوا الضَّادَ لَاماً، قَالَ بَعْضُهُمْ: الطَّرَادُ واضْطَرَادُ، لِطَرَادِ الْخَيْلِ. قَالَ وَرَوَى إِسْحَاقُ عَنِ الْمُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنِ لَيْثٍ عَنْ مُجَاهِدٍ وَالْحَكَمِ قَالَا: إِذَا كَانَ عِنْدَ اضْطِرَادِ وَعِنْدَ ظِلِّ السَّيْفِ أَجَزَى الرَّجُلُ أَنْ تَكُونَ صَلَاتُهُ تَكْبِيرًا. قَالَ وَفَسَّرَهُ إِسْحَاقُ: الطَّرَادُ

إن الفراء يستشهد بالأثر نفسه الذي استشهد به ابن الأثير، ولكن باختلاف كلمة واحدةٍ تختلف النتيجة، فالرواية هنا -وهي الأقدم- تقول "عند اضطراد" فقط، من دون ذكر "الخيّل"، وبناءً على ذلك نفهم إيرادها حجةً على إبدال اللام ضادا، فالأصل: الطراد، وهو مصدر من: طَرَدَ القومُ عدوّهم طراداً، أي تقاتلوا على ظهور الخيل. فهي بهذا التفسير بعيدة عن صيغة الافتعال، ولذلك لم تُضَفْ إلى الخيل، لأنها معرّفة باللام، واللام لا تجتمع مع الإضافة، وقد انقلبت اللام هنا ضاداً على وجه الندرة في باب الإبدال.

أضف إلى ذلك أن الرواية أيضاً جاءت في بعض الأصول الحديثية على الأصل بلام التعريف من غير إبدال ولا إضافة إلى الخيل، كما في مصنف ابن أبي شيبة: «عن مجاهد والحكم قالا: إذا كان عند الطراد وعند سَلِّ السيوف، أجزأ الرجل أن تكون صلاته تكبيراً، فإن لم يكن إلا تكبيراً واحدةً أجزأته أينما كان وجهه»<sup>15</sup>؛ فلم يقل: (عند الاطراد). وهي كذلك في العديد من المصادر، مثل فتح الباري على صحيح البخاري (2 / 377-دار الكتب)، وشرح ابن الملقن على صحيح البخاري (8 / 15).

فنحن هنا عندما نُعمل قواعد البحث العلمي التي تقتضي الرجوع إلى المصادر الأصلية، سوف نلاحظ أن ابن الأثير مصدر متأخر لا يمكن الاكتفاء به، أما المصدر الأصلي فهو الأزهري ومن روى عنهم (الفراء وأبو تراب اللغوي)، فلا مناص إذن من تقديم رواية المتقدمين واعتمادها.

وعليه فتكون رواية ابن الأثير قد رُوِيَت بالمعنى، فغير فيها بعض الرواة (اضطراد) إلى (اضطراد الخيل)، فلم يعد من الممكن تفسيرها بإبدال اللام ضاداً.

## 5. مناقشة حديث أنس:

روى الإمام أحمد في المسند، من حديث أنس رضي الله عنه، أَنَّ رَجُلًا نَادَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ بِالْمَدِينَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَحَطَّ الْمَطَرُ، وَأُخْلَتِ الْأَرْضُ، وَفَحَطَ النَّاسُ، فَاسْتَسْقَى لَنَا رَبَّكَ. فَنَظَرَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى السَّمَاءِ، وَمَا نَرَى كَثِيرَ سَحَابٍ، فَاسْتَسْقَى، فَشَأَّ السَّحَابُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، ثُمَّ مُطِرُوا، حَتَّى سَأَلَتْ مَتَاعِبُ الْمَدِينَةِ، وَاضْطَرَدَّتْ طُرُقُهَا أَهْمَارًا، فَمَا زَالَتْ كَذَلِكَ إِلَى يَوْمِ الْجُمُعَةِ الْمُقْبِلَةِ.. الحديث<sup>16</sup>.

نعم، لقد ورد هذا الاستعمال في إحدى طبقات المسند، ولكنه ورد في طبقات أخرى (اُطْرَدت) موافقة للقياس<sup>17</sup>، كما ورد (اُطْرَدت) أيضاً في كتاب (الدعاء) للطبراني<sup>18</sup>.

فالحاصل إذن أن للحديث روايتين، مما يعني أن إحداهما رويت بالمعنى، فلا شك أن تلك الموافقة للقواعد تكون أرجح، بينما تكون الأخرى من تصريف الرواة أو النسخ.

ولعل تصريف الرواة والنسخ هو ما جعل أغلب النحاة يتحاشون الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، نظراً لما فشا فيه من الرواية بالمعنى. ولا نريد الإطالة في ذلك المبحث حتى لا نخرج عن حدود موضوعنا.

## 6. مناقشة الشاهد الجاهلي:

لا شك أن الشاهد إذا كان شعراً ومن العصر الجاهلي، فهو من أقوى الأدلة، وقد نسب إلى أبي دؤاد الإيادي هذا البيت، وفقاً لرواية أبي عبيدة، وهو قوله في وصف فرس:

إِذَا قَيْدَ فَحَمَ مَن قَادَهُ \* نَحَالُهُ رُحْمًا إِذَا مَا اضْطَرَدَّ<sup>19</sup>

نعم، هكذا ورد في الطبعة الهندية بتحقيق سالم كرنكو، ولكن د. عبد القادر محمد أحمد في تحقيقه الثاني للكتاب، قد تعقب الطبعة الهندية وبيّن ما فيها من الأخطاء، وذلك لأن المحقق (كرنكو) لم يطلع بنفسه على الأصل المخطوط، بل كلف أحد النساخ ليجهّز له نسخة منه، وهكذا زادت الأخطاء والتحريفات، فقد كان الناسخ قليل

المعرفة، وكان جريئاً على تغيير النص ظناً منه أنه يصحّحه. وقد أورد الدكتور عبد القادر قائمة بنماذج من التحريفات في الطبعة، ومنها الكلمة محل الشاهد، فالصواب فيها (اطرد)، كما أثبتتها عبد القادر في نسخته<sup>20</sup>.

ولعل في هذا درساً وعبرةً لنا معشر المحققين المعاصرين، بأن لا نستسهل الاعتماد على المطبوعات، اغتراراً بكونها محققة أو مراجعة، فقد صار الرجوع إلى المخطوطات أحياناً أسلم من الاعتماد على المطبوعات، وذلك ما سيظهر في الفقرة الموالية.

## 7. مناقشة عبارة الخليل:

ينقل ابن سيدة عن الإمام سيبويه قوله: "سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ (مَعَايَا)؟ قَالَ: الْوَجْهُ (مَعَايٍ)، وَهُوَ الْمَضْطَرَدُّ". هكذا وردت في طبعتي (المحكم)، في نشرة معهد المخطوطات بالجامعة العربية<sup>21</sup>، وطبعة د. عبد الحميد هنداوي<sup>22</sup>.

ولكننا بالرجوع إلى (كتاب) سيبويه نفسه، سنجد العبارة موافقة للقياس، حيث يقول: "وسألتُه عن قوله (مَعَايَا)، فقال: الوجه (مَعَايٍ) وهو المَطْرَدُّ"<sup>23</sup>.

والمفاجأة الكبرى كانت حين عدنا إلى مخطوطة (المحكم)، فوجدنا العبارة على الوجه الصحيح، كما عند سيبويه هكذا (لوحة: 127):

قَالَ سَيْبَوَيْهِ سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ مَعَايَا فَقَالَ الْوَجْهُ مَعَايٍ وَهُوَ الْمَطْرَدُّ

وما عبارة المحكم هذه إلا نموذج لوقوع هذا الاستعمال في عدة كتب أخرى مطبوعة أو مخطوطة، فالظن الغالب أنه من تصرفات النساخ وتحريفاتهم.

## 8. خلاصة خاتمة:

لقد رأينا كيف تناول الصّرفيّون هذه المادة بموازينهم الدقيقة، من غير أن يذكروا فيها شذوذاً أو يعرجوا على إبدال مخصوص بصيغة الافتعال؛ ثم رأينا أن المعالجة المتقدّمين حين ذكروا دخول الضّاد في الكلمة لم يكونوا يتحدثون عن الصيغة الصّرفيّة، وإنما عن ظاهرة الإبدال بين اللام والضّاد، ولكن يبدو أن الاستعمال المتّوهم أدّى لاحقاً إلى تفسير الظاهرة بخلاف ما قرر المتقدمون، وأدى إلى تغيير في متون الشواهد، بما يتناسب مع ذلك التوهم. أما استعمال بعض العلماء للعبارة، فهو إن صحّ لا يقوم حجة بعد عصر الاحتجاج، بيد أنه فيما بدا لنا يرجع غالباً إلى تصرفات النساخ وأوهامهم، ولا يمكن نسبته إلى أصحاب المؤلفات بيقين.

وعليه فيبقى هذا الاستعمال مرفوضاً، لا تسنده قواعد اللغة، ولا شواهد الاستعمال، ولا يناسب مقاصد الخفة والسهولة والمجانسة، وهي التي عليها مدار اللغة في أبواب الإعلال والإبدال.

وسواء أكان في هذه المقاربة مَقْنَع للقارئ أم لا، فإن الهدف الأساسي منها هو ضرورة التأمل في الإشكالات اللغوية ومراجعتها من خلال المقارنة بين المصادر، والتحقيق في الشواهد والاستعمالات، خصوصاً إذا خالفت الأقيسة والقواعد المحكمات.

### الهوامش:

- <sup>1</sup>. البدیع فی علم العربیة لابن الأثیر الجزري، ج: 2، ص: 406.
- <sup>2</sup>. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 4، ص: 134.
- <sup>3</sup>. شرح المفصل للزمخشري: لابن يعيش، ج: 5، ص: 553.
- <sup>4</sup>. مقاييس اللغة لابن فارس: ج: 3، ص: 455.
- <sup>5</sup>. كتاب العين للخليل بن أحمد، ج: 7، ص: 410.
- <sup>6</sup>. الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول لابن معصوم، ج: 6، ص: 51.
- <sup>7</sup>. مقاييس اللغة لابن فارس: ج: 3، ص: 455.
- <sup>8</sup>. تهذيب اللغة للأزهري، ج: 13، ص: 213.
- <sup>9</sup>. النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير الجزري، ج: 3، ص: 87-88.
- <sup>10</sup>. ينظر كتابه: معجم الصواب اللغوي: ج: 1، ص: 121.
- <sup>11</sup>. جمع مُعْجِي، اسم فاعل من أَعْيَا، يقال: بَعِثُ مُعْجِيًّا إذا كَلَّ وَتَعَبَ من السير.
- <sup>12</sup>. المحيط: لابن عباد: ج: 8، ص: 71.
- <sup>13</sup>. أورد الدكتور عبد الرزاق الصاعدي هذا النص بكامله في تحقيقه لكتاب (الاعتقاب) لأبي تراب اللغوي، وكان قد قال في مقدمة التحقيق: "ثبت عندي أنّ من يسميه الأزهريّ ابن الفرج، هو من يسميه إسحاق بن الفرج؛ وهو من يسميه أبا تراب صاحب كتاب الاعتقاب، فهو شخص واحد". أبو تراب اللغوي وكتابه الاعتقاب: ص: 356. مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع: 114.
- <sup>14</sup>. تهذيب اللغة: ج: 1، ص: 216. ولكننا اعتمدنا على مخطوطة السليمانية للتهذيب، لنصحح خطأين وردا في مطبوعات الكتاب، أحدهما (فالضجع)، والصواب: (فالطجع)، والثاني: (فسره ابن إسحاق)، والصواب: (فسره إسحاق). وأغلب الظن أن المراد بإسحاق هو أبو تراب، كما ذكرنا آنفاً.
- <sup>15</sup>. المصنف: لابن أبي شيبة: ج: 5، ص: 294.
- <sup>16</sup>. مسند أحمد بن حنبل: ج: 11، ص: 262، رقم الحديث: (13.678). ط: دار الحديث.
- <sup>17</sup>. ينظر مثلاً: طبعة عالم الكتب: ج: 4، ص: 665، رقم الحديث: (13.779)، والمسند مع حاشية السندي: طبعة وزارة الأوقاف القطرية: ج: 7، ص: 430. رقم الحديث: (5817).

18. الدعاء للطبراني: ص: 1778، رقم الحديث: (2181).
19. كتاب الخيل لأبي عبيدة، ص: 54. تح: كرنكو. وقد اعتمد الشاهد في معجم الدوحة التاريخي للغة العربية.
20. كتاب الخيل لأبي عبيدة، ص: 163. تح: عبد القادر محمد أحمد.
21. ج: 2، ص: 148.
22. ج: 2، ص: 206.
23. الكتاب لسيبويه، ج: 4، ص: 405. تح: عبد السلام هارون.

### قائمة المراجع:

1. أبو تراب اللغوي وكتابه الاعتقاب: د. عبد الرزاق الصاعدي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ع: 114.
2. البديع في علم العربية: لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير الجزري، تح: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط: 1، 1420هـ.
3. تهذيب اللغة: لأبي منصور الأزهري، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: 1، 2001م.
4. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشتوني، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط: 1، 1419هـ.
5. شرح المفصل للزمخشري: لأبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصل، المعروف بابن يعيش، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: 1، 1422هـ - 2001م.
6. الطراز الأول والكناز لما عليه من لغة العرب المعول: لصدر الدين المدني، علي بن أحمد، المعروف بابن معصوم، تح: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث.
7. كتاب الخيل: لأبي عبيدة لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تح: سالم كرنكو، ط: 1، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، 1358هـ.
8. كتاب الخيل: لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تح: عبد القادر محمد أحمد، ط: 1، القاهرة، 1406هـ - 1986م.
9. كتاب الدعاء: لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تح: محمد سعيد البخاري، دار البشائر الإسلامية، ط: 1، 1407هـ.
10. كتاب العين: للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، تح: مهدي المخزومي وآخر، دار ومكتبة الهلال.
11. الكتاب: لأبي بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 3، 1408هـ.

12. المحكم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسى، تح: عبد الستار فراج وآخرين، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط: 1، 1377هـ.
13. المحكم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسى، تح: عبد الحميد هنداي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط: 1، 1421هـ.
14. المحيط في اللغة: لكافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد، تح: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط: 1، 1414هـ - 1994م.
15. المسند: للإمام أحمد بن حنبل، تح: عبد المعاطي النبوي وآخرين، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط: 1، 1419هـ.
16. المسند: للإمام أحمد بن حنبل، تح: حمزة أحمد الزين وآخرين، دار الحديث، القاهرة، ط: 1، 1416هـ.
17. المسند: للإمام أحمد بن حنبل، مع حاشية السندي: لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي، تح: نور الدين طالب، نشر وزارة الأوقاف القطرية، ط: 1، 1428هـ.
18. المصنف: لأبي بكر محمد بن أبي شيبة، تح: سعد بن ناصر الشثري، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، ط: 1، 1436هـ.
19. معجم الصواب اللغوي: د. أحمد مختار عمر، دار عالم الكتب.
20. مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس، تح: عبد السلام محمد هارون، شركه مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
21. النهاية في غريب الحديث والأثر: لمجد الدين أبي السعادات ابن الأثير الجزري، تح: طاهر أحمد الزاوي وآخر، المكتبة العلمية - بيروت، 1399هـ - 1979م.
22. التهذيب للأزهري، مخطوطة المكتبة السليمانية - تركيا.
23. المحكم لابن سيدة، مخطوطة كوبريلي
24. المحيط لابن عباد، المخطوطة الإيرانية
25. المحيط لابن عباد، مخطوطة آيا صوفيا - تركيا.